المحاضرة الخامسة: تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال إلى الوقت الحالي

عانى الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال مصاعب اقتصادية واجتماعية نتيجة البنيان الاقتصادي المشوه وغير المتوازن وعانى بعدها من رحيل المعمرين العاملين في الإدارة والمؤسسات المالية والنقدية، الذين قدر عددهم بحوالي مليون معمر أوربي 50 ألف كادر سامي، و35 ألف كادر متوسط المهارات، و100 ألف موظف، في وقت كانت فيه أمية الجزائريين قد تجاوزت 90 بالمئة فضلا عن تهريب رؤوس الأموال خارج الجزائر والتي قدرت ب 750 مليون فرنك فرنسي في جوان 1962.

ميثاق طرابلس:

في 20 مارس 1963 قدم أحمد بن بلة عبر الإذاعة والتلفزيون المرسوم القاضي بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية المعتبرة بحكم الشاغرة على اثر رحيل الأوربيين، وفي الأول من شهر أكتوبر من العام نفسه أعلن تأميم آخر ممتلكات المستوطنين الفرنسيين.

مراحل تطور النظام الاقتصادي الجزائري

مرحلة التسيير الذاتي:

بسبب كل ما ذكر سابقا فرض على الجزائريين تسيير كل المنشآت الموجودة تسييرا ذاتيا، وقد تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي تولد عنها وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي، الفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، لكن استطاعت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، حيث قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط، ومنه حلت الشركات الوطنية محل اللجان التسييرية في الصناعة، وقد طبق أسلوب التسيير الذاتي في كل من القطاعين:

أ- قطاع الزراعة:

وأصدرت بهذا الصدد مراسيم مارس 1963 لتنظيم المزارع الشاغرة بتبني أسلوب التسيير الذاتي، وتحت إدارة الدولة، بتعيين مدير من قبل وزارة الزراعة، وتمثلت السياسة الزراعية في المحافظة على هيكل الإنتاج الموروث عن

الحقبة الاستعمارية دون تغيير نظرا لغياب الكادر الفني المتخصص في مجال الزراعة، وحفاظا على تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات الزراعية كالعنب، والكروم مثلا، وكذا توفير احتياجات السوق المحلية.

في عام 1965 امتد القطاع الزراعي ذاتي التسيير على 2312280 هكتارا، تشمل كل الزراعة الحديثة تقريبا، ولا يعمل فيها سوى 115000 عامل دائم، وتنتج 60 بالمئة من الناتج الإجمالي الزراعي الخام.

يمتص القطاع الزراعي ذاتي التسيير القسم الأعظم من الأموال الجاهزة، ويعاني نشاطه من عجز ثقيل الوطأة، ولا يحقق الإنتاج الزراعي تقدما، في حين أن حاجات الاستهلاك لا تتوقف عن التزايد فمتوسط إنتاج الحبوب لا يزيد عن 16-17 مليون قنطار بينما الحاجة إليه تصل إلى 24-25 مليون قنطار، ويرتفع عدد السكان بنسبة 3 بالمئة سنويا.

ب- قطاع الصناعة:

كان القطاع الصناعي إبان الاستقلال صغيرا جدا، ومحصورا في بعض المصانع التي أوجدها المستعمر إما لتحويل المادة الأولية، ومن ثم نقلها إلى فرنسا أو بيعها لدولة أخرى أو مصانع أقيمت على أرض الجزائر لاستغلال خيراتها في صناعات معينة، وبشغور تلك الوحدات وبقائها مهجورة ألزم الدولة أنذاك بإعادة تشغيلها خدمة للتنمية الاقتصادية بصيغة القطاع الصناعي المسير ذاتيا، وكان من بينها وحدات للمعدات الزراعية في منطقة رويبة، في حين استمر نشاط الوحدات الأخرى والتي تعود ملكيتها للشركات الأجنبية ولعل أهمها رينو وبيرليه (التركيب) دورافور (هياكل معدنية)، "SNAF" (معدات حديدية).

ففي القطاع الصناعي أخضعت جميع المنشآت الشاغرة لنظام التسيير الذاتي، وكذلك بعض المنشآت والممتلكات الجزائرية أيضا تحت نظام التسيير الذاتي التعاوني (لا تضم المنشآت الصناعية ذاتية التسيير أكثر من 10 آلاف عامل)، أما بالنسبة للتجارة الخارجية أخضعت كذلك لهذا النظام فكان معظمها محتكرا من قبل هيئة حكومية (الهيئة الوطنية للتجارة).

لقد عرفت مسألة التسيير الذاتي في القطاعين عدة عراقيل في نجاحها ومن أهم هذه العراقيل هو انعدام وجود فئات مهنية تتمتع بالتكوين الكافي للسهر على نجاح عملية التسيير، والإنتاج فحسب الدراسات في هذا المجال لم يكن

العمال مهيئين لمثل ذلك العمل (العمل الصناعي)، فهم لم يستطيعوا مواجهة التحدي الجديد، ولم يغتنموا فرصة المشاركة في التسيير الذاتي لمؤسستهم الصناعية.

النظام الاشتراكي في الجزائر: 1967-1989 :

نتيجة لكل ما سبق دمر العديد من المؤسسات العامة. وفي هذا السياق المزعزع توجب على فريق القادة الجدد وضع إستراتيجية للتنمية لكن وجدت نفسها مشلولة بسبب الصراعات السياسية وبقي الوضع على هذا الحال حتى سنة 1967 إذ تعتبر هذه السنة بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال معينة.
- استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم به لتحقيق الاستثمارات المبرمجة.

المخططات التنموية:

كان اختيار الجزائر لمنهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني يتطلب تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، فكان الطابع المركزي للتخطيط الذي ميز مرحلة المخططين الأول و الثاني (1967 / 1973)

المخطط الثلاثي 1967-1969

أول مخطط بدأ به عهد التخطيط لأداء العملية الاقتصادية حيث تحدد بحجم استثماري بلغت قيمته 9.16 مليار دينار جزائري، وكان معظم استثمار هذه الخطة مركزة في المجال الصناعي إذ حظيت بنسبة 49 بالمئة من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.4 مليار دج، ثم يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية بمبلغ 1.869 مليار دج وبنسبة 17 بالمئة. استهدف هذا المخطط تحقيق التوازن الجغرافي، وتم توجيه برنامج الاستثمار إلى المناطق المحرومة لإزالة مظاهر الفروقات الإقليمية، وقد بلغ مقدار الاستثمار الإقليمي الفعلي 9.160 مليار دينار جزائري.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

قيام المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية، واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، كان الهدف المرجو من ذلك المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وإن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42 بالمئة سنة 1978 مقابل 30.07 بالمئة سنة 1969.

استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني 1978-1979:

يلاحظ عن استثمارات في هتين السنتين تمثلان مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول، وبما أن هذا الأخير تم تأجيله إلى غاية سنة 1980، وبذلك عملت الدولة على انجاز البرامج الاستثمارية الباقية.

تقييم نتائج المخططات الاقتصادية المطبقة:

1- انخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية الراجع للمركزية المفرطة، ونقص الكفاءات التسييرية.

2- نقص اليد العاملة في القطاع الصناعي، وعدم تناسبه مع حجم الاستثمارات المقررة.

3- هيمنة القطاع الصناعي في خطط التنمية على حساب القطاع الزراعي، والذي يستوعب أغلبية العمالة المؤهلة في السوق، مما سبب فجوة غذائية

4- لم تشمل سياسة التوسع في توفير مناصب الشغل قطاع الزراعة، إذ لم يعرف هذا القطاع تغييرا ملحوظا في مستوى التشغيل منذ سنة 1966، حيث كان يشمل 49.14 بالمئة من مجموع القوة العاملة.

5-الاعتماد الكبير لهذه المؤسسات على السوق الخارجية لسد احتياجاتها من قطع الغيار، وبالتالي ظهور حلقة التبعية التكنولوجية للخارج.

6- ضخامة حجم المؤسسات العامة (المجمعات الصناعية) أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات وتزايد الطلب على القروض الخارجية الأمر الذي تسبب في تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81 ، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومن أجل ضمان التسيير المحكم، والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80 242- الصادر في 10-04-1980 وطبقت في بداية 1981 ، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداءا من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

4- التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992):

استمرا السلطات في القيام بجملة من الإجراءات منها استقلالية المؤسسات العمومية(قانون 01/88) أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرار، واختيار الاستثمارات، والتقييم دون العودة للجبهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقي في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمين.

الاقتصاد الجزائري في فترة انتقال نحو اقتصاد السوق:

لقد بينت الأزمة البترولية لسنة 1986، وكذلك ثقل المديونية الخارجية، أن القطاع العام لا يستطيع لوحده مواصلة تسيير الاقتصاد الجزائري، وذلك للأسباب التالية:

1/ كثرة المشاريع الاقتصادية لميزانية الدولة.

2/ برمجة عدة مشاريع اجتماعية (المدارس، قطاع الصحة، ... إلخ) لكن بإهمال دراسة المردودية المالية والاقتصادية المنتظرة.

3/ الاعتماد الكلي للدولة على مصدر واحد للتمويل (المحروقات).

4/ إهمال الدور الاقتصادي للدولة.

5/ فشل السياسات الضرورية للتنمية الاقتصادية (سياسة الأسعار، سياسة الأجور، سياسة الاستثمار، ... الخ).

وفي الأخير التخطيط اللامركزي الذي جاء مع الإصلاحات الاقتصادية المعبرة عنها بسياسة استقلالية المؤسسات، و قد تجسد أسس هذا النظام الجديد في القانون رقم 88 – 20 الصادر بتاريخ 13/ 01 / 1988 والمتعلق بالتخطيط.

2- من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (قانون01/88)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات، والتقييم دون العودة للجهة المركزية، والقيام بإجراءات المتعلقة بتحرير السوق ويتعلق الأمر بالبحث عن إعادة التوازن للأسعار النسبية، بهدف تقليص الإختلالات المالية الداخلية، فالإجراءات المتخذة تستهدف الضغط على الاستهلاك وبالتالي الطلب الداخلي، على أن يتم توفير الشروط المالية اللازمة لتحريض العرض. هذا بالنسبة للإجراءات في المدى القصير (المدى الزمني يصل إلى سنة) الإجراءات المكملة، تتطلب تطبيق برنامج تعديل هيكلي في مدى متوسط (3 إلى 4 سنوات)، تستهدف من جهتها إعادة بناء هياكل الاقتصاد، وذلك بغرض تهيئة الظروف لاشتغال اقتصاد السوق.